

أنطولوجيا العلامة وتوصيفات المعنى

أحمد يوسف

انكبت الدلالات البنيوية على مدارس إشكال المعنى، ولكن هذه النظرية لا تأخذ في حسابها العلاقات القائمة بين عنصري العلامة الدال والمدلول؛ وإنما تهتم على وجه التحديد بما يربط بين الدوال ذاتها مثل التقابل والتكافؤ والترادف والتضمن التي تتجلى على مستوى التعبير اللساني، وليس بين التعبير والمحتوى وهو بيت القصيد في النظرية السيميائية. ولما كان حد العلامة بأنه "شيء ما وضع مكان شيء آخر" فهذا ما يسمح بإبلاغ هذا الشيء الآخر أو استحضاره في غياب وجوده كما هو الشأن بالنسبة إلى الإيقونات. وتتم هذه العملية التبليغية إتماما فيه من الاقتصاد على نحو ما هو آمن. فهناك علامات لسانية تدرك بها الموضوعات إدراكا سهلا أكثر مما لو طلبنا استحضارها إلى عالم الأعيان مثل هذا التعبير "حرب نووية" فهي أيسر من حدوثها حتى ندركها على تكرار ما وقع في هيروشيما مثلا، وأن صورة حيوان مفترس آمن من خطورة الحيوان ذاته.

إن وضع الشيء مكان شيء آخر لطالما تناولته البلاغة في مسألة الجاز بأنواعه وبخاصة الاستعارة والنظرية الإبدالية. فما الشيء ذاته؟ وما علاقته بالمرجع؟ وهل هناك مطابقة بين الشيء والشيء المبدل؟ وأيها يحيل إلى الواقع، ويحتفظ بأصالته؟ أليس الواقع الاقتضائي يستطيع أن يحقق هذا المراد؟ وأن لنا أن نزعم بأن هذا الشيء جدير بتحقيق مبدأ التطابق أو التكافؤ؟ إن المبتغى من وراء ذلك كله الوقوف على نظرية المعنى والتمييز بين مكونات العلامة الضرورية التي يمكن إجمالها على النحو الآتي: المثير، الدال، المدلول، المرجع. وهذه المكونات الأربعة تتضافر فيما بينها حتى نحصل على المعنى؛ وذلك ما لا نقف عليه في اللسانيات البنيوية التي أهملت المرجع، وإن كانت اللسانيات الأمريكية تحت تأثير المدرسة السلوكية في علم النفس قد أولت أهمية إلى موضوع المثير كما أشار إليه بلومفلد بخصوص مسألة التواصل اللساني، ووقف عليه تشارلز موريس في شرحه لسيميائيات ش. س. بورس. لقد أشرنا إلى

ضرورة تضافر هذه المكونات لتحقيق وجود العلامات، فلا يمكن تصور علامة لسانية - في نظر دو سويسر - إلا بوساطة العلاقة الاعتباطية بين الدال والمدلول. فليس هناك مدلول في غياب الدال مثلا حتى وإن أصبح الدال علامة في السيميائيات الإيحائية.

فمبدأ العلاقات شرط ضروري لتصوير محتوى العلامة؛ وإن كان ليس هذا المحتوى سوى قيمة مرتبطة بعلاقات مع قيم مماثلة داخل نسق لساني معين؛ وعليه فهي لا تتمتع بأنها معطى قبلي في النسق السيميائي. إن هذا المفهوم النابع من نظرية القيمة في اللسانيات العامة لا ينصرف سوى إلى السيميائيات التركيبية حسب تصنيف شارل موريس؛ إذ إن التركيب بين العلامات التي تتوازن فيما بينها توازنا متبادلا يمليه سنن محدد مرتبط بالمواضعة والشرط الاجتماعي وقانون متمثل في الاختلاف. كل ذلك كفيل بإنجاز النسق السيميائي وتحقيق الوحدة والواقع.

التوصيفات السلوكية : قدمت النظرية السلوكية تصوراتها الخاصة للمعنى على أسس علمية تنطلق من منطلق تجريبي يحتكم إلى الملاحظة؛ وذلك خلافا للنظرية النفسية ذات التوجه الاستبطاني. لقد أشرنا في غير هذا الموضع إلى التأثير البارز للنظرية السلوكية في اللسانيات والداليات والسيميائيات الأمريكية، بل امتد تأثيرها حتى إلى الخطاب الفلسفي؛ وإن كان يريقها سرعان ما طفق يحفت، ونجمها بأفل. لقد كان ش. موريس من السيميائيين الذين تركوا بصماتهم السلوكية على السيميائيات؛ وبخاصة أن قانون "الإثارة والاستجابة" كان له رواج كبير في إبراز البعد الملموس للعلامة والقابلية للتوصيل ضمن توصيفات السيميائيات التواصلية وكذا السلوك اللغوي الذي تتجلى نتائجه في ميادين التربية والتعليم؛ حيث الاستجابة مشروطة بالإثارة؛ وأن الظواهر الطبيعية تخضع في عمومها إلى قوانين يمكن أن نستند إليها في تحليل هذه الظواهر. وهنا تنهاوى أمام هذه النظرية مفاهيم كانت تملأ - في هذا المجال - أدبيات التفكير الفلسفي وعلم النفس العام؛ ولكن تلك المفاهيم لم تنهاو من الهرم السيميائي مثل الإحساس والإدراك.

يضيف الإدراك على العمليات التي تعتمل في النفس المعنى المراد. فحينما يدرك الإنسان الأشياء يحاول أن يمنحها دلالة بناء على حاجات فطرية. وتعد هذه العمليات جوهر الإدراك. وعليه يغدو المعنى نتاج السيرورات العقلية. إن الإنسان يسبغ على المدركات قيمة دلالية انطلاقا من بعدها الوظيفي الذي لا ينفصل عن رغبة الفرد في إشباع حاجاته. ومن هنا أولى علم النفس الطفل بعامة وعلم النفس المعرفي بخاصة أهمية كبيرة لمسألة الإدراك الذي هو كما أشرنا سابقا "عملية عقلية يحاول الإنسان عن طريقها

أن يضع نظاما من الرموز (أو المعاني) للأشياء المحيطة بما يسهل عليه تفاعله مع بيئته⁽¹⁾. ولهذا ألقى دو سوسير مسؤولية البحث عن وظيفة العلامات وقوانينها إلى علم النفس الاجتماعي أو علم النفس العام. إن الإثارة لا تكون لها دلالة إلا إذا احتكمت إلى نموذج غالبا ما يتصف بالتحريد، ويكون معلوما بعامل القوانين التي يتألف منها ذلك النموذج؛ ولهذا فإن الإثارة لا تتأتى من العوامل المعزولة للظواهر؛ ولكنها نابعة من السنن الذي بمنحها خصيصة التبليغ وقابلية نقل المعلومة. فالعناصر في ذاتها لا تملك مثل هذه القدرة على الإثارة. فاللون الأخضر قد يثير شبكة العين غير أنه لا يتوافر على القدرة التي تجعله يدل على "المرور" بعيدا عن السنن داخل قانون المرور. وكذلك فصوت الصفارة في ذاتها لا دلالة لها خارج إطار الموصفات كأن يجملها شرطي أو حاكم المباراة وما إلى ذلك.

وما قلناه بخصوص اللون والصوت ينطبق على سائر مداخل الحس من لمس وشم. إن "المثيرات هي الحامل النشط لعلامة، فبوساطتها تدخل الذات في علاقة مع العلامة"⁽²⁾. فالمثيرات كما أسلفنا القول تبقى مخصصة لمقتضيات السنن وموصفات المحيط. فالعلامة في ذاتها مهما طرأ عليها من تغيير طفيف في طبيعتها لا يغير بالضرورة دلالتها. ولا غرو أن ينظر بلومفليد إلى المعنى على أنه "يتألف من ملامح الإثارة ورد الفعل القابلة للملاحظة والموجودة في المنطوقات، وعرف معنى الصيغة اللغوية بأنه "الموقف الذي ينطقها المتكلم فيه، والاستجابة التي تستدعيها من السامع". فعن طريق نطق صيغة لغوية يحث المتكلم سامعه على الاستجابة لموقف"⁽³⁾. ومثال بلومفليد حول السلوك اللغوي معلوم، وقد أوردتها في غير هذا المقام. ومثل ذلك ينسحب على العلامات غير اللسانية فالأهم أن تكون المثيرات قائمة على أسس نظرية ومنضوية تحت نسق من الأنساق.

تضاييف عناصر العلامة :

البدال : لا يمكن فصل البدال عن المدلول إلا لحاجة تقتضيها الدراسة؛ لأنه سيأتي تأكيد العلاقة التضاييفية بين مكونات العلامة. فلا يمكن تناول البدال بمعزل عن المدلول كما لا يمكن الفصل بين وجهي الورقة النقدية حسب الاستعارة المفهومية التي قدمها دو سوسير؛ بيد أن الحديث عن البدال له فضائله العلمية إن في اللسانيات وإن السيميائية وبخاصة الوقوف على الأبعاد البنيوية للنسق ومظاهر التقطيع داخل الأنساق السيميائية. فعالبا ما يحيل البدال على الطابع المادي في العلامة؛ وهذا يفرض - أيضا - التمييز بين المادة والماهية. "فالماهية يمكن أن تكون غير مادية (مثل ماهية المحتوى)؛ إذن يمكن القول فقط بأن ماهية البدال مادية دائما (أصوات، أشياء وصور). ومن الأفضل أن نجتمع في الدلائلية - حيث القضية المطروحة هي قضية الأنظمة المتمازجة التي توظف مواد مختلفة (الصوت والصورة، الشيء

والكتابة، الخ...)- كل الأدلة، باعتبار أن مادة واحدة تحملها، تحت مفهوم الدليل النوعي: يشكل كل من الدليل اللفظي والدليل الخطي والدليل الأيقوني والدليل الحركي دليلاً نوعياً" (4). فالدال يمكن أن يتزلق من حيزه الأنطولوجي الأول المرتبط عادة بالمستوى التعييني للدلالة إلى الحيز السيميائي عندما ينتقل من الدلالات البنيوية المحيثة إلى الدلالات التأويلية.

إن الدال -وإن انتسب إلى الطبيعة- يبقى ملازماً لنمط من الصورة التي لا تنفصل عن الشيء الذي تحاول العلامات أن تنقله لنا؛ وبخاصة عندما يتعذر علينا رؤيته، وإدراك طبيعته الملموسة. فنيوتن مثله كمثل أي شخص يرى سقوط التفاحة؛ ولكنه لا يرى الجاذبية مثلما اهتدى إليها العالم الفيزيائي نيوتن. فسقوط التفاحة بوصفها دالاً لا تثير انتباهها واحداً لمن يتابع حركة السقوط، ولا تلقى التفسير نفسه. يلتقي العالم والإنسان العادي كلاهما في رؤية سقوط التفاحة وفي عدم رؤية الجاذبية أيضاً.

تسهّم مداخل الإدراك الحسي في تقديم الملاحظات البسيطة الأولية حول العلامات المادية ذات الطبيعة الملموسة التي هي المادة الخام لأي تأمل فلسفي أو علمي الذي سرعان ما يتحول رويداً رويداً إلى مفاهيم أو نظريات لما يستطيع العلم أو الفلسفة تحويل هذه الظواهر إلى مفاهيم متجانسة داخل نسق من المتصورات المتسقة؛ وهكذا ينتقل إدراك الظواهر من المستوى المعطى للأشياء إلى مستوياتها المثالية التي ترقى -أحياناً- إلى مراتب عليا من التجريد؛ فتغدو نماذج توطر حتى البنية العقلية التي يتألف منها الذهن البشري؛ وليس بالضرورة أن يكون لها مرجع في عالم الأعيان، بل يمكن أن يكون له وجود افتراضي قابل لأن يتحقق، أو يكون نتاج عمل الذهن؛ بيد أن التجريد نفسه لا ينفصل بدوره عن معطيات عالم الأعيان.

فالجاذبية بوصفها مفهوماً فيزيائياً مجرداً ليست منفصلة عن الواقع الذي رصدته عين نيوتن وعقله بعد أن خضع إلى الرصد والملاحظة والبحث عن القانون الذي يتحكم في هذه الظاهرة. وإذا كان العدد ليس واقعة نابعة من التجربة، وليس له وجود طبيعي وذاتي؛ وإنما له وجود موضوعي قابل للتأمل. "إن وضع المعنى في التحسب يجعله مستقلاً عن الذات العارفة إلى حد ما، ويجعله موضوعياً، بمعنى يبعد عنه التأثير السيكولوجي" (5). ونبهنا هنا فريج إلى أن "الموضوعي" بالمفهوم الكانطي وإن استقل عن أفكارنا، لا يستقل عن عقولنا؛ فهو يفصل كما أشار سامي أدهم بين ما هو نفسي ومنطقي وبين ما هو ذاتي وموضوعي؛ وذلك لأن قضايا علم الحساب ذات أبعاد تحليلية لا تكتفي بأن تقرر لنا وقائع معلومة لدينا؛ بل تسهم في تركيبة معرفتنا على الرغم من أنها في نظر كانط "تأليفية". إن فريج وفيتجنشتاين يعتقدان أن وظيفة الفلسفة تتمثل في رغبتها في تحرير العقل الإنساني من سلطان الكلمات

وسحرها؛ ولا سيما تلك المفاهيم التي تتأتى من الطبيعة العلائقية بينها. وهنا يتسلل التضليل لوإذا إلى الفكر عن طرائق التعبير في اللغات الطبيعية.

إذ أبنا إلى الدال مرة ثانية في السيميائيات اللسانية، واحتكمتنا إلى أدبيات النظرة السلوكية فإن المثير في العلامات اللسانية هو الأصوات؛ غير أن هذه الأصوات ليس لها طبيعة فيزيائية خالصة، وإنما أشار دو سوسير إلى صورته الأكوستية والآثار النفسية التي يتركها في الدهن؛ وعليه حرصت حلقة براغ وبخاصة تربتوزكوي على بيان أهمية الوحدات الصوتية التي تكون اللسان من حيث إنه لا يتحدد إلى داخل نسق بنوي، ولا يتضح إلا بما أطلق عليه ياكبسون بالسمات المميزة. وقد سبق لدو كورتناي وسوسير أن ألحا إلى أهمية الفونيم؛ ولكن هذا الفونيم ما هو إلا صوت مثالي وأنموذجي وحتى مجرد؛ لأن متكلمي اللسان الواحد لا يكدون ينطقون نطقا واحدا موحد للفونيم؛ لأنه ليس بصوت يمثّل أصوات الطبيعة وإن حاكها في بعضها. ولكل لسان (6) عدد محدود من الفونيمات. ونحن نتفهم التوحس الذي كانت تبديه اللسانيات العامة في طلب جوهرى التعبير والمحتوى على سواء. ولك ما انتهت إليه هو إقرار التقطيع المزدوج الذي طرحه أندري مارتيني بوصفه خصيصة من خصائص اللغة البشرية.

إذا كانت الفونولوجيا قد أبرزت أهمية الفونيمات وسماتها المميزة فإن الدال يبقى واقعة طبيعية في اللسان البشري؛ وتتجلى منزلته في كونه يخضع إلى سنن ينظم علاقته المتضاربة مع المدلول؛ لأن العلامة اللسانية لا يستقيم لها معنى خارج عالم الدلالة؛ لأن أي عنصر لساني أو غير لساني لا يزعم أنه يستطيع التفرد بالدلالة بعيدا عن سلطان النسق. ومن هنا يتضح لدينا أن الدال سواء أكان وجهها من وجوه العلامة أم هو علامة إبحائية مفتوحة على الدلالة لا يكتسي أهميته كما أسلفنا القول إلا إذا انتظم داخل سنن معين يقوم على أساس التقابل؛ وأن هذا السنن يحتكم بدوره إلى نسق خاص أو عام.

تنتقد "تقويضية" دريدا مثالية الدال في اللسانيات السوسيرية بوصفه صوتا يعبر عن الحضور؛ ويحظى بالامتياز في الأنساق السيميائية ذات الطبيعة اللسانية. ومن هذا المنطلق يأتي إلى تقويض التمرکز حول العقل الذي ظل يحتمي به التفكير الغربي منذ فلاسفة ما قبل سقراط حتى هيجل وهيدجر وانتهاء باللسانيات والسيميائيات. إن مثالية الدال على النحو الأفلاطوني تحاول أن تشيد صرح العلاقة الجوانية الوطيدة بين الصوت والوعي بعيدا عن التجربة؛ فلا يمكن الإعلان عن حضور الأنا إلا بوجود الصوت الذي يتحرر من الذات التي يقبع فيها، ولا تأذن له بالانطلاق إلا تحت الإكراهات الداخلية والخارجية؛ حيث لا يشكل العالم أي تأثير مباشر في الشراكة مع العلامة التي تكتفي بالالتفات على

ذاتها وإقامة وحدة غير منفصلة بين الدال والمدلول. إن الدال يغدو الوعي ذاته. فالصوت يحمل خطاب النفس؛ فهو يأتينا من أعماق الروح كما قال هيجل، إنه يضطلع باستدعاء الوجود، ويتحرر من أسر الجسد الذي لا تتحمس له الميتافزيقا كثيرا؛ وعليه فإنه يعبر عن حضوره عن طريق الكلام. ومن ثم التعبير عن الحقيقة التي لا تدع مكانا للكتابة التي تستحضر فلسفة الجسد، وتعامل مع هذا الكوجيطو الذي نفخت الفينومينولوجيا فيه الحياة.

المدلول: أثير جدل واسع حول المدلول في النظرية السيميائية المعاصرة، وبخاصة حول درجة مطابقته للواقع. فهو لدى **دو سوسير** يمثل الصورة الذهنية أو المفهوم الذي يظهره الدال ويكون في العموم أكثر تجريدا ويتعلق بالمرجع. ونحن هنا نتجاوز مع **دو سوسير** فكرة حصر العلامة اللسانية في ربطها بين شيء واسم(7)؛ وهكذا تكاد تتفق المقاربات اللسانية والدلالية والسيميائية "في الإلحاح على كون المدلول ليس "شيئا"، ولكنه تمثل نفسي للـ"شيء"(8). فالمدلولات ليست هي الأشياء في ذاتها ولا في العالم المثالي وإنما هي الصور الذهنية. فهي ذات طبيعة نفسية.

لقد تفرد الرواقيون في تمييزهم لمكونات المثلث السيميائي في الشيء الواقعي والتمثل النفسي والمقول؛ ولكنهم حصروا المدلول في المقول. فالتمثل النفسي لا يتجسد إلا عبر الخطاب(9) أو ما يعبر عنه بوساطة اللغة؛ وهكذا يتجلى التمثيل النفسي لصنف من الأشياء في مقاربتنا له. لا يكاد ينفصل مفهوم المدلول عن عالم الدلالة؛ لأنه يرتبط بالاستعمال الذي يصطنعه مستخدم العلامة؛ فهو يتجاوز حدود حصره في الواقع أو أن يكون تعبيرا عن حالة الوعي وفعله. إنه يمثل حسب **دو سوسير** الوجه الثاني للعلامة الذي يكتمل بالوجه الآخر المتمثل في الدال الذي يعد وسيطا للمدلول مثله مثل الورقة النقدية.

وهذا ما أكده **غوريماس** في أثناء بحثه عن دلالات علمية وفق منهج سيميائي ذي طبيعة نسقية محايدة؛ "فمهما كان وضع الدال فإنه من غير الممكن وضع تصنيف للمدلولات انطلاقا من الدوال"(10). فالدال بوصفه الجانب المادي من العلامة فإنه يمثل لدى **دو سوسير** الصورة الأكوستية فهو نموذج وكذلك هو الحال بالنسبة إلى المدلول؛ إذ ينحو إلى التجريد الذي يتطلع إلى انسجام صنف من الموضوعات التي لها القدرة على اختزال بعضها ببعض. فكما هي علامة "الطاولة" مجردة؛ لأن ليس هناك طاولة تحظى بالامتياز اللهم إلا العلامات الموجودة في عالم المثل. إن هذا العالم الذي هو أيضا ممثل بحسب **ش. س. بورس** لا يصبح علامة إلا إذا تجسد في موضوع، ثم أضحي مؤولا. ولهذا يمكن أن

تكون الدوال والمدلولات على درجة كبيرة من التجريد، كما يمكن أن تكون في غاية التجسيد، وتصبح ملموسة؛ ولعل عالمي اللاهوت والناسوت مثالان على ما نقول. فالتوجه الهيومني [Hume] ليس مجالاً رحباً للمدلولات على الدوام؛ لأنها يمكن أن تعبر عن وجودها خارج حقل التجربة، وتتسبب إلى مقام التعالي الكانطي. فهناك موجودات يمكن تصورها تصوراً أيقونيا خارج وجودها الملموس.

لقد تباين مفهوم المدلول من حقل فلسفي إلى آخر بأن يكون مفهوماً أو صورة ذهنية أو مجيماً أو نموذجاً بحسب التوجهات الفكرية. سبق أن رأينا في غير هذا الموضوع المثال الذي ساقه بلومفليد؛ إذ يلخص ما مفاده أن العلامة اللسانية تكاد تنحصر بين مبدئي الإثارة والإجابة. وما عدا ذلك فيصعب إن لم يكن ضرباً من المستحيل أن تطلب دراسة المعنى دراسة علمية في ضوء المعطيات اللسانية العامة؛ ولكن المدلول كما أسلفنا القول لا يمكن عزله عن مستعمله أو حتى من يتلقاه؛ ومن هنا تتأني أهمية التداوليات في معرفة أثر الاستقبال وحالات التلقي وحتى التطلع إلى استكشاف ما يحتبئ في أغوار المتلقي واحتمال ردود أفعاله.

إنه "من تحصيل الحاصل قولنا إن المدلول لا يوجد خارجاً عن علاقته بالمدال قاصدين بذلك أنه لا يوجد قبله ولا بعده ولا في أي جهة افترضت: إذ إن فعلاً واحداً ينتج الدال والمدلول معاً، فهما مفهومان؛ ومن المحال أن نفكر في أحدهما دون الآخر. فوجود الدال بدون المدلول هو عبارة عن الشيء بمفرده؛ إذ في هذه الحالة يكون للشيء صفة الوجود فقط. فلا يدل، ولا يعني أمراً زائداً عن هذا الحد. وبالمثل فإن المدلول بدون وجود الدال هو ما لا يمكن وصفه، ولا التفكير فيه، إنه عدم محض" (11). لقد استقرت السيميائيات في دراستها للمعنى على أنه عملية ناتجة عن العلاقة المتلازمة بين ينبثق من العلاقة بين الدال والمدلول؛ وإذا سترنا أدبيات يامسليف قلنا بأنه العلاقة بين التعبير والختوى. وفي هذا الصدد يشير فيليب هامون (12) إلى رأي روني ويليك ووارين أوستن بخصوص مفهوم "الشخصية في الرواية" بأنها تولد من وحدات المعنى، وما هي إلا جمل ملفوظة منها أو حولها. إن مدلول الشخصية وقيمتها بوصفها علامة يندرج في منطق غلتقابل؛ إذ إن المعنى يتأتى من مقابلاتها بعلامات (شخصيات) أخرى (13). وهذا التصور يعبر عن إخلاص وفي لدعاوى دو سوسير وامتداداتها في السيميائيات السردية بعامة والمحايثة بخاصة.

المصدق والمعنى: قسم كارناب الدلائليات إلى نظرية المصدق التي ترادف نظرية المرجع وإلى نظرية المفهوم التي ترادف نظرية المعنى "ويهتم القسم الأول بمفاهيم مثل "تعيين" و"تسمية" و"صدق"، والخط، ويهتم القسم الثاني بمفاهيم مثل "ترادف" و"تحليلية"، الخ،.. و"يحتفظ" مقدماً التعريف الأصلي للدلالات

المفتوحة (للسيميوزيس) بتمييزه بين الشيء ومؤول دليل ما، في الواقع، يمكن لهذا التقسيم لعلم الدلالة. والحال أن مما له دلالة أن تكون الخطوة الأولى لعلم الدلالة المستلهم من سوسير هي الرفض المسبق لـ "نظرية الإحالة". إذ ترفض هذه الخطوة "التصورات اللسانية التي تعرف الدلالة باعتبارها العلاقة بين الدلائل والأشياء"، وترفض "قبول البعد التكميلي للمرجع الذي يدججه علماء الدلالة "الواقعيون" (أولمان) في النظرية السوسيرية للدليل" (14). لا ينبغي التوهم أن نظرية المعنى التي يطرحها كارناب هنا هي ذاتها التي يجملها مشروع مدرسة باريس، وتجسدها النظرية العاملية لغرباس.

لقد تناول كارناب معلمة هيدجر "الزمان الوجود" بالنقد عن طريق التحليل المنطقي للغته فلاحظ أن المفاهيم الهيدجرية خالية الوفاض من المعنى؛ لأنها تفتقد للمراجع التي لا يمكنها في الأخير أن تثبت وتصمد أمام الامتحان العسير لمبدأ التصديق (التحقيق)؛ وإن كانت مقارنته الدلالية للمعنى لا تكاد تبرح البعد التركيبي للوقائع السيميائية الذي يعد مظهرًا من مظاهر الثلاثية السيميائية التي أشار إليها موريس في "أسس نظرية العلامات" عام 1938، وبعد تسع سنوات من ظهور بيان حلقة فيينا "الفهم العلمي للعالم" عام 1929.

يحاول غرانجر أن يقيم حدودًا دقيقة بين مفهومي "المعنى" و"الدلالة"؛ إذ ينسب "المعنى" إلى عالم اللغة و"الدلالة" إلى الإحالة على البقايا المنفلتة من تجربة اللغة. إن المعنى لا سبيل إلى فهمه أو تبيينه إلا عن طريق السنن الذي يستمد وجوده من معطيات التجربة؛ أي المعنى يفتنق حينما يخرج من فضاء العبارة المنطقية. وهذه التجربة لا وجود لها خارج اللغة؛ بينما لا تستطيع سيرورة التسنين أن تستنفد تجربة اللغة استنفادًا كاملاً وشاملاً؛ فتبقى ثمّة بقايا لا يستطيع المعنى أن يحتويها. ومن هنا يتأتى عمل الدلالة في قدرته على الإحالة على مثل هذه البقايا التي تتحول إلى شكل من أشكال التعبير يغدو لدى غرانجر مظهرًا من مظاهر الأسلوب في الخطاب الفلسفي، ويتجاوز في الآن نفسه محدودية الوظيفة التواصلية التي انتقدتها جوليا كرسيفا، وينطلق مارسيلو داسكال (15) من هذه الزاوية لينظر بين "أسلوبيات" غرانجر و"السيميائيات التحليلية" لدى كريستيفا.

المراجع: إن مسألة المرجع هي القضية الغائبة في حقل اللسانيات البنوية، وتكاد تكون خافتة في السيميائيات المحاثة إن لم تكن منعدمة؛ وبخاصة عندما نربط الدلالة بالمرجع من زاوية اللسانيات؛ ولهذا وجد علماء اللسان صعوبات حمة في وضع تعريف واضح لمفهوم الدلالة لكونها تربط بين العلامة وما تحيل عليه في الواقع (16). وينطبق هذا الوضع على الدراسات القديمة التي عجزت في الإحاطة بمجانب

هذا المفهوم ودقائقه. فإذا كانت الدلالة هي علاقة بين شيئين متضايين. فهل هذه العلاقة تحد من طاقاتها الإيحائية؟! بيد أن حصر الدلالة في إطار العلاقة يخل بإيجاءها الواسعة.

إن الغاية التي تتوخاها السيرورة السيميائية هي إما الإعلام والإخبار وإما التفسير والتعريف بالمسألة التي نتحدث عنها، ويمكن أن ترقى لأن تصبح من الانشغالات الكبرى لسيميائيات التسمية وموضوع الدلالة الذي تحدث عنه كارناب وبخاصة قضية المصدق ونظرية المعنى، وإثارة مسألة ما إذا كانت المرسله صادقة أم كاذبة. إن الدلالات تكاد تطابق إلى حد ما مفهوم المنطق بمعناه الدقيق، كما هو عند كل من بورس وفريج وبخاصة ما تعلق بنظرية المرجع. إن لمفهوم المرجع حضورا في السيميائيات التواصلية. فهو يقابل عملية تحيين المدلول؛ ولا سيما في الخطاطة التواصلية لياكسون التي قد سبق أن وقفنا على الوظيفة المرجعية في أثناء حديثنا عن الوظائف الست. فللمرجع أهمية في التواصل والدلالة المعطاة.

إذا استحضرننا هنا المثال الشهير لـ"فريج" "نجمة الصباح" هي "نجمة المساء". فكلاهما يدل على كوكب الجوزاء؛ ولكنهما لا يدلان على الشيء ذاته. فإذا وجدت علامتان تشتركان في مرجع واحد لا يعني ذلك أنهما يمتلكان المعنى نفسه. وهذا يفضي إلى القول بأن الترادف (17) لا يساعد على إيجاد حلول للمعنى من زاوية ربطها بمبدأ تماثل المرجع. على الرغم من أن المثلث السيميائي قدم صوغا جديدا بعض الجدة ودقيقا بعض الدقة للعلاقة بين الصورة الذهنية والشيء إلا أنه لم يكد يضيف إضافات نوعية لما قدمه دو سوسير وبخاصة مفهوم القيمة.

أصبح شائعا في الأدبيات اللسانية المعاصرة أن المرجع ليس هو موضوع العالم لكوننا لا نستطيع أن نعرف إليه إلا بعملية إضفاء تجارنا على ما يأتي من إثارات خارجية؛ وهذه الإثارات ذات طبيعة بنوية على النحو الذي قررتة المدرسة الجشطالتيية. لا يتحقق المرجع بوصفه موضوعا للعالم إلا إذا ارتبط بأمودج ما. لقد نبهنا أفلاطون أن المرجع الحقيقي لا يوجد في الواقع، وإنما مكانه عالم المثل؛ ولكننا لا ينبغي أن نسلم بمقولة أفلاطون المثالية، وفي الوقت نفسه فإن صفة الواقعية ليست ملازمة للمرجع. فالدينصورات حيوانات ندرتها وإن كنا لا نقف عليها وقوفا ملموسا في العالم الخارجي. وقد سبق أن أكدنا ضرورة ارتباط المرجع بأمودج يكون ضربا من السيرورات.

نظرت البلاغة العربية إلى إشكال اللفظ والمعنى نظرة محايدة على نحو ما ذهب إليه دو سوسير من أن المدلول تابع للعلامة لا إلى العالم العياني المتمثل في الأشياء؛ حيث يقع هذا العالم خارج إطار اللغة التي تتألف من العلامات، ورأى يحيى بن حمزة العلوي (18) أن "الحقيقة في وضع الألفاظ إنما هو

للدلالة على المعاني الذهنية دون الموجودات الخارجية". إن التسميات أو الألقاب تختلف باختلاف الفهم الناتج عن هذه الصور الذهنية لا الناتجة عن الموجودات التي تقع في العالم العياني.

هوامش

- عبد السلام عبد الغفار، مقدمة في علم النفس العام، دار النهضة العربية، بيروت، ط. 2، د. ت.، ص. 240.
- 2 - Jean-Marie Klinkenberg, Précis de sémiotique générale, éd. De Boeck, Université et larciers.a. 1996, Bruxelles, p. 72.
- 3 ينظر أحمد مختار عمر، علم الدلالة، دار عالم الكتب، القاهرة، ط. 2، 1988، ص. 61.
- 4 رولان بارت، مبادئ علم الأدلة، تر. محمد البكري، ص. 77.
- 5 سامي أدهم، إستيمولوجيا المعنى والوجود، نقد التطورية، مركز الإنماء القومي، بيروت، د. ت.، ص. 7.
- 6 Voir R. H. Robins, Linguistique générale: Une introduction, trad. Simone Delesalle et Paule Guivar'h, éd. Armand Colin, Paris, 1973, p. 119.
- 7 F. de Saussure, C.L.G., p. 98.
- 8 رولان بارت، مبادئ علم الأدلة، تر. محمد البكري، ص. 71.
- 9 - Umberto Eco, Sémiotique et philosophie du langage, p. 39.
- 10 A. J. Greimas, Sémantique structurale, Recherche de méthode, éd. Larousse, Paris, 1966, p. 11.
- 11 أوزوالد وتزيفتان، الدلالة والمرجع: دراسة معجمية، كتاب المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث، ت. قنيني عبد القادر ص. 18.
- 12 voir Philippe Hamon, Statut sémiologique du personnage, in Poétique du récit, Paris, éd. Seuil, 1977, p. 125.
- 13 نفسه ص 128
- 14 مارسيلو داسكال، الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة، تر. حميد حميداني وآخرين، دار إفريقيا للشرق، 1989، ص. 28.
- 15 المرجع السابق، ص. 72.
- 16 - Jean-Paul Resweber, La philosophie du langage, éd. Que sais-je ? puf, Paris, 1979, p. 10.
- 17 قال سيويوه: "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين..." 24/1.
- 18 كتاب الطراز، طبعة المتطف، مصر، 1914، 36/1.